https://www.doi.org/10.34120/0382-048-184-001

البحوث والدراسات

جدلية الحكم الثلاثي على أرض الكويت (آل صباح، آل خليفة، الجلاهمة): قراءة تحليلية للنصوص الأولية

د. ذياب الحامد البريعص *
أ. د. عبدالله محمد الهاجري **

ملخص

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى معالجة قضية جوهرية من قضايا تاريخ الكويت، التي لاتزال تمثل إحدى مسلماته، وهي مسألة قيام (حكم ثلاثي بين آل صباح، آل خليفة، والجلاهمة) على أرض الكويت، وارتبطت ارتباطاً تاريخياً بفرضية ترى أن أول سلطة منظمة عرفت في الكويت جاءت عن طريق هذا الحكم التشاركي الثلاثي، واعتبرت هذه الجدلية من المسلمات العامة ومكوّناً مهماً في القراءات التي تصدت لمحاولة تفسير عملية تأسيس السلطة بالكويت، ولا سيما مع ما كانت تعكسه من أدبيات التطور السياسي وتأكيد قيامها على مبدأ (المشاركة والشورى).

المنهج: اعتمدت الدراسة في طبيعة المعالجة منهج البحث (التاريخي-التحليلي والنقدي)، المتضمن تفكيك العناصرالأساسية للإشكالية.

النتائج: تأتي عملية فحص وتحليل ما أثير حول هذه الجدلية اليوم، سواء ما له علاقة بالمصادر العربية، أو ما هو مرصود ومدون في الوثائق الغربية، ليتأكد لنا أن ما أثير حول قيام حكم ثلاثي بالكويت أمر ينقصه الدقة؛ إذ إن معظم المصادر التاريخية (الأصيلة)، المحلية منها والعربية، لم يكن فيها ما يؤكد –صراحة– قيام هذا الحكم التشاركي.

* باحث رئيسي، جامعة الكويت، الإيميل: Theyab.alburaas@ku.edu.kw
** باحث مشارك، جامعة الكويت، الإيميل: abdullah.alhajeri@ku.edu.kw

- تُسلّم البحث في 2020/7/14، عُدّل في 2020/10/8، أجيز للنشر في 2020/10/28.

حقوق الطبع والنشر محفوظة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

للاستشهاد بهذه المقالة انظر ص. 51

الخاتمة: إن المهم في هذه الدراسة أنها تحاول أن تشكل وتتكامل مع النص لشرح وإظهار جزء مهم من تاريخ الكويت المبكر المتعلق بأسرة الحكم فيها وطبيعة نشأتها.

الكلمات المفتاحية: الحكم الثلاثي، العتوب.

المقدمة

أهميّة الدراسة

يرى إدوارد كار (1962) في كتابه "ما هو التاريخ؟" أن الوثائق والحقائق أدوات أساسية للمؤرخ، لكنها لا تُشكِّل التاريخ في حد ذاته. "فالوثيقة قد تُغير مفاهيم خاطئة أو متوارثة، ربما تكون أخذت ثوب الحقيقة في غير استحقاق" (غازي، 2012، ص.14-22)؛ وعليه، ومنذ سنوات عدة ونحن –الباحثين- نستشعر الحاجة المتزايدة إلى فحص كثير من النصوص التي تتعلق بالأحداث الجوهرية في تاريخ الكويت واستنطاقها بعيداً عن التأويل واللامعقول الذي ابتعد بها عن سياقها العام، وبخاصة الوثائق الغربية المتعلقة بالأرشيفات البريطانية المرتبطة باعتبارات "السياسة والاقتصاد" في الأساس.

وعلى المستوى التاريخي -قديمه وحديثه- هناك -دون شك- نصوص وروايات عبرت عن مرحلة زمنية معينة، لكن؛ لأسباب خاصة استخدمت هذه النصوص إلى ما هو أبعد من مقصدها، الأمر الذي جعل كثيراً منها يبتعد عن شروط المسار التاريخي وقواعده ودلالاته المنطقية (ماضي، 2013).

فعلى سبيل المثال، تعود الجذور التأريخية لاستخدام مصطلح "العتوب" (الغانم، 1996، ص.34-36) وظهوره في الكتابات -العربية والأجنبية- إلى بدء الأحداث الممتدة التي شاركت فيها هذه المجموعات البشرية بعد هجرتها من وسط نجد واستقرارها في مناطق مختلفة على سواحل الخليج العربي، ومع نزول العتوب إلى أرض الكويت وتولي أحد فروعها الحكم؛ ومن ثم إمساك فرع آخر حكم البحرين أيضاً، أملت طبيعة الأوضاع المستجدة أن يتم رصد هذه المجموعات البشرية والأحداث المشاركة فيها رصداً يتناسب مع ما (لعبته لاحقاً) من أدوار على مستوى الأوضاع السياسية والاجتماعية في المنطقة.

ولما كانت "السلطة"؛ بوصفها الجسر أو الممر التاريخي الذي يمكن من خلاله العبور لتفسير كثير من الأحداث التي تشكلت، إضافة إلى أنها "أهم مؤسسة تتولى تسيير

المجتمع وتدير شؤونه" - فإن هذه الدراسة تعالج قضية جوهرية من قضايا تاريخ الكويت التي لاتزال تمثل إحدى مسلماته، وهي مسألة قيام "حكم ثلاثي بين آل صباح وآل خليفة والجلاهمة" على أرض الكويت، وترتبط ارتباطاً تاريخياً بفرضية ترى أن أول سلطة منظمة عرفت في الكويت جاءت عن طريق هذا الحكم التشاركي الثلاثي، وعُدت هذه الجدلية من المسلمات العامة ومكوّناً مهماً في القراءات التي تصدت لمحاولة تفسير عملية تأسيس السلطة في الكويت، ولا سيما مع ما كانت تعكسه من أدبيات التطور السياسي وتأكيد قيامها على مبدأ "المشاركة والشورى".

ومع التسليم بأن التاريخ ليس إلا التحقيق، وأن النص ليس أكثر من حقل معرفي قابل للتنقيب والنقد فإن مهمة المؤرخ لا تقتصر على جمع الوثائق والمخطوطات والتنقيب في بطون المصادر التاريخية وحسب، وإنما العمل أيضاً على التحقق من صحتها وصحة ما جاء فيها من آراء وأحداث وتطورات، وعليه تأتي عملية فحص وتحليل ما أثير حول هذه الجدلية اليوم "سواء ما له علاقة بالمصادر العربية"، أو "ما هو مرصود ومدون في الوثائق الغربية"؛ لتؤكد أن ما أثير حول قيام حكم ثلاثي في الكويت أمر يفتقر إلى الدقة؛ إذ إن معظم المصادر التاريخية "الأصيلة"[1] المحلية منها والعربية، لم يكن فيها ما يؤكد -صراحة- قيام هذا الحكم التشاركي.

وتطرح الدراسة في تصورها فرضية ترى أن قيام "حكم ثلاثي في الكويت" -إن صح إطلاق هذا المصطلح- بين آل صباح وآل خليفة والجلاهمة، أمر تحكم في تمريره عوامل عدة، أبرزها محاولة إيجاد حالة تاريخية تستطيع تفسير الرضا القبلي الذي قام بين النخب المؤسسة النازلة على الأرض الجديدة، ولا سيما من خلال وجهة النظر البريطانية التي احتاجت إلى تفسير يميط اللثام عن كيفية انفراد آل خليفة بحكم البحرين، بعد أن انفرد رفاقهم (آل صباح) بحكم الكويت "من قبل"، إضافة إلى محاولة رسم صورة توضح كيفية خلق هذا النوع من الاستقرار والأمان السياسي بين مكونات المجتمع في بداية تشكل هذه الكيانات السياسية بالمنطقة.

مع الأخذ في الاعتبار أن الباحثين والمؤرخين -ولا سيما المعاصرين لاحقاً- مدفوعون في اجتهادهم إلى محاولة إيجاد نصوص تعزز القراءة القائلة: "إن السلطة بالكويت قامت على مبدأ المشاركة والشورى"، وقد وجدوا أنفسهم مدفوعين إلى استخدام بعض الوثائق الغربية، ومن ضمنها مقالة "عرب العتوب في البحرين" لفرنسيس واردن

(1) نقصد المصدر الثَّبت القويّ.

المخطوطة في عام 1819، وتسرب من خلالها هذا الوصف الخاص (مختارات من وثائق حكومة بومباي،2017).

أخيراً: يبقى التساؤل القائم هو: هل تدعم القراءة المُحايدة للمصادر العربية والمحلية مسألة قيام "حكم ثلاثي بالكويت" بين آل صباح وآل خليفة والجلاهمة (الريحاني، 1987)[2]؟ وهو السؤال الذي تحاول الدراسة التعرض له وتفكيك ما علق به من قراءات مرت على جسر نصوصه وجعلته وكأنه حقيقة تاريخية أقرب ما تكون لمسلمة يصعب التشكيك في مصداقيتها.

المنهج

اعتمدت الدراسة بشكل رئيس على منهج البحث "التاريخي - التحليلي والنقدي"، المتضمن تفكيك العناصر الأساسية للإشكالية؛ حيث تبدأ بتتبع المصادر الرئيسة المحلية مبتدئة بكتاب "عبدالعزيز الرشيد" تاريخ الكويت 1926، وكتاب "يوسف بن عيسى القناعي" صفحات من تاريخ الكويت 1946، وكتاب "سيف مرزوق الشملان" من تاريخ الكويت 1959؛ إذ يسترعي الانتباه أن هذه المؤلفات الثلاثة تحديداً تُعد أهم كتب محلية في تارخ الكويت تستطيع أن تعزز بمادتها أي دراسة تتعلق بطبيعة الإشكالية المطروحة وغيرها من القضايا الأخرى.

وبمحاولتنا هذه تبنّينا مقاربة تختلف بشكل ملموس عن مقاربة الكتابات الموجودة في بعض المصادر والمراجع العربية الأخرى والتي تحتلّ موقعاً خاصاً بالنسبة لتاريخ الكويت ومنها كتاب "تاريخ الكويت السياسي" لحسين خلف الشيخ خزعل، والصادر جزؤه الأول عام 1962، وكتاب "تاريخ الكويت - الجزء الأول - القسم الأول- لجنة تاريخ الكويت 1967، للباحث أحمد مصطفى أبو حاكمة الصادر عام 1967[3]، كذلك عرجت الدراسة على النص التاريخي الأقدم، المتعلق بالموضوع، وهو المرصود في الوثائق البريطانية، ونعني به هنا مقالة "عرب العتوب" لفرنسيس واردن 1819، إضافة إلى الوثيقة الهولندية المؤرخة

(2) كذلك يقول النبهاني: "كان الشيخ خليفة وقومه بأرض الهدار من بلدان الأفلاج من نجد، وكان صاحب الرأي فيهم.... نزل بهم الكويت.. ربما كان القصد.... السعي وراء تشييد مملكة يكون هو ملكها..أقام بالكويت". أما الريحاني؛ فيقول: "نوع الحكم قبل الصباح الثاني ابن جابر شورى يشترك فيه رؤساء العشائر. وهم يستشيرون الجماعات".

(3) ليصدر القسم الثاني من الجزء الأول، في 1970 ليتم في الطبعة الأخيرة المنقحة (أبو حاكمة، 1984 أ، ب) دمج الجزأين تحت مسمى تاريخ الكويت الحديث (1750-1965).

1756 (سلوت، 2003)[4]، التي تتحدث عن الكويت وتحدد رئيسها صراحة، وغيرها من المصادر التي تتناول سياق الإشكالية.

التمهيد

تبقى المصادر المحلية -على وجه الخصوص- مكوناً رئيسياً من مكونات أي بحث تاريخي؛ وذلك لقدرتها على امتلاك جزء كبير من تأكيد الحقائق والأحداث أو نفيها، ولعل السؤال الكامن في طيات هذا المدخل يتمثل في الآتي: هل تدعم القراءة المُحايدة للمصادر الكويتية المحلية (الأصيلة) جدلية قيام حكم ثلاثي بالكويت؟

قبل إعادة دراسة نصوص هذه المصادر وإعادة قراءتها وفق مبادئ البعد عن "الدلالة والتأويل" يمكن القول: إنه بالنسبة إلى منطقة الخليج العربي (Al-Qasimi, 1990)، التي ارتبطت سياسياً منذ فترة مبكرة بالقوى الاستعمارية؛ كالبرتغاليين والهولنديين والبريطانيين - تأثر التدوين التاريخي للأحداث والوقائع التاريخية فيها، ولا سيما -المهمة منها- بهذه القوى بشكل مباشر، فمنذ أوائل القرن السادس عشر[5]، ومع التطور الطويل والمعقد للأوضاع في الخليج والصراعات الدموية بين القوى الاستعمارية فيه للحصول على مقدراته، ظل التاريخ ووثائقه المدونة من قبل هذه القوى رهينة للتصورات والدوافع التي يأتي على رأسها المصالح "التجارية والسياسية"؛ حيث ظلت هذه المواد المدونة –على الرغم من تقادمها الزمني (صفوة، 1966)- من أغنى المجموعات الأرشيفية التي تحتفظ بصورة مُوسّعة عن المنطقة وأحداثها (قاسم، 1972)، ومع ذلك يمكن الاتفاق على أن ما تم رصده في كثير من هذه المراسلات والوثائق والمكاتبات الخاصة بتلك القوى وبغض النظر عما تحمله من مضامين ودلالات، فإنها مازالت تمتلك في طياتها أهمية وقيمة تتطلب مزيداً من البحث والمراجعة المستمرة لها للوصول إلى حقائق ونتائج أكثر دقة ومصداقية.

وبالعودة إلى إشكالية الحكم الثلاثي التي تتعلق بشكل مباشر بهذه الوثائق الغربية -الإنجليزية تحديداً- لا سيما وثائق شركة الهند الشرقية الإنجليزية التي حصلت على امتيازها عام 1600 (الداود، 1961؛ القيسي، 1993؛ Saldanha, 1908) كانت هذه

(4) ظهرت الوثيقة بمجلة بريسكا 1979، وقام بترجمتها الباحث ويلم م فلور؛ حيث أوردها وترجمها للعربية فيما بعد خوري (2000) بكتابه "سلطنة هرمز العربية".

(5) نعني البرتغاليين.

الوثائق الممر الرئيس الذي عبر خلاله سجل أحوال منطقة الخليج العربي وأحداثها، وذلك على أساس أن الخليج العربي ومناطقه كان يعد الطريق الحيوي لحماية إمبراطوريتهم في الهند (الأصقة، 1015)، وقد اكتسب أهميته المضاعفة من هذه الوضعية "المميزة"؛ وعليه، بدأت التقارير والمراسلات تأخذ في الحسبان الطبيعة الخاصة للمصالح البريطانية القائمة، وتسير وفق متطلباتها.

في المقابل من هذه الفترة تكاد المصادرالمحلية تكون شبه منعدمة؛ إذ لا توجد نصوص موثقة أو كتابات ترصد لنا الأحداث الحاصلة أو تتعرض لها بشكل موسع؛ فباستثناء بعض الشذرات المتناثرة عن الوقائع والمشاحنات والأحلاف القبلية البعيدة عن دقة الرصد السياسي أو الاجتماعي أو التطورات الجديدة التي بدأت تلف الحياة السياسية في منطقة شبه جزيرة العرب في هذه الفترة، ومن ذلك، على سبيل المثال، ما ورد في (بن لعبون، 2005) - كانت أغلب المصادر العربية تدور في هذا الفلك، من هنا نستطيع أن نتلمَّس التأثير ذا البعد التاريخي للوثائق والمراسلات البريطانية في بنية الرصد التاريخي لمنطقة الخليج العربي، خاصة من حيث حضورها وكيفية تفاعلها وما تحمله من مشاهد رصد موسعة أدت فيما بعد إلى الاعتقاد بأن ما جاء فيها مسلمات في بنية الرصد التاريخي للمنطقة وارتهان الحقيقة فقط لصالحها، وعليه؛ من المفيد اليوم الاطلاع على نصوص المصادر المحلية –إن وجدت- ومن ثم معالجة ما جاء فيها بالمقارنة مع الوثائق والمخطوطات الأجنبية للنظر من أين تولدت "فكرة" أو "مصطلح" الحكم الثلاثي بالكويت.

المصادر العربية بين المفهوم والدلالة

قبل الدخول على استعراض المصادر العربية الأصيلة[6] بالنسبة لمسألة قيام حكم ثلاثي بالكويت، من المهم الإشارة إلى أن الفرضية التي نقدّمها حول هذه المسألة ليس مقصوداً منها التشكيك بالنص أو الرواية التاريخية، أو حتى التقلّيل من الدور التاريخي لهذا الاتفاق الثلاثي الذي جرى بين قبائل العتوب الثلاث (آل صباح، آل خليفة، الجلاهمة)، بل هي محاولة لفهم أسباب هذا التقسيم وطبيعته وتحليل أسباب تنامي الدور الذي أخذه فيما بعد بالنسبة للكتابات التي تناولته. في مسار بحثنا هذا يبقى الوصول كذلك إلى مفهوم جامع للفظ "العتوب" نفسه قادراً -بنسبة كبيرة- على تقريب الصلة

(6) من هذه المصادر التي تم الرجوع إليها "عنوان المجد في تاريخ نجد"، "التحفة النبهانية"، "في تاريخ الجزيرة العربية"، "مخطوطة ابن علوان".

بين مكونات طبيعة هذه المجموعات البشرية وبين الأحداث التي شاركت فيها لاحقاً؛ فبحسب المصادر المتاحة يمكن القول: إن العتوب مصطلح يشير إلى مجموعة من الأسر التي تنتمي أو ترجع في أصولها إلى قبيلة عنزة العربية (الجمري، 1988؛ خزعل، 1962؛ العزاوي، 1937(، ومساكنهم الهدار بنجد، وأن أشهر من ينتمي للعتوب آل صباح، وآل خليفة، والجلاهمة (البسام 1999، الرشيد، 1999).

ويذكر آخرون أن العتوب "المصطلح" يشير إلى حلف قبلي قديم تَأَلّف من أسر وأفخاذ وبطون أشهرها "جُميلة"، تحالفت فيما بينها وأصبحت تمثل قبيلة العتوب الواحدة (أبا حسين، 1983)، نستعين هنا أيضاً بما ذكره الشيخ عثمان بن سند البصري المتوفى عام 1826 في مخطوطة سبائك العسجد؛ حيث يقول: "بني عتبة متباينو النسب، لم تجمعهم في شجرة أم وأب، ولكن تقاربوا فنسب بعضهم لبعض" (البصري، 1897، ص. 18)، كذلك ما أشار إليه محمد بن خليفة بن حمد النبهاني في كتابه "التحفة النبهانية"، حيث يقول: "يطلق لفظ العتوب أو بني عتبة على آل صباح وآل خليفة وما سواهم فبالتبعية لهم" (النبهاني، 1923، ص. 118).

في الواقع يبدو ممكناً استخراج الخطوط العريضة من النصوص والروايات السابقة بالنسبة للعتوب والمسجلة بترتيب تاريخي من أن اللفظ يكاد يقتصر بالنسبة للمؤرخين الأوائل على ثلاثة فروع رئيسة هي "آل صباح وآل خليفة والجلاهمة" (الغانم، 1996)، وأنها الأسر المتقدمة[7] على ما سواها من بقية الكيانات المتحالفة والمهاجرة معهم، كما يلحظ أيضاً أن الأسر الثلاث، ومنذ الارتباط الأول، كان عليها أن تتمسك بدرجة أو بأخرى بحالة متواصلة بعضها مع بعض، وهو ما تركز عليه أغلب النصوص السابقة، وبهذا يتشكل الاستدلال أن قدرة أي من تلك الأسر الثلاث في تصدر المشهد السياسي والسلطوي سيكون قائماً وبنسبة كبيرة إذا ما أتيحت النصوص التي تدعم هذا التوجه لاحقاً، ولا سيما أن أغلب المصادر متفقة في هذا التصور. كذلك ربما نلحظ أيضاً أن المؤرخين الأوائل (النبهاني، 1923)، حسموا الأمر بشكل واضح في أن الأسر الفاعلة للعتوب هي "آل صباح وآل خليفة والجلاهمة"، وبهذا سيبقى الحديث عن أي تشارك أو تقاسم بالسلطة لاحقاً -إن وجد- مطالباً -باعتباره محتوى تاريخياً- بأن يكون ذا معطيات واضحة دون تماهٍ أو إشارات بسيطة، وهو ما لم يتأتَّ.

(7) العشائر الذي سيطلق لاحقاً على القبائل المتحالفة تحت هذا المسمى.

أولاً: المصادر العربية المحلية

أ- *"تاريخ الكويت" للمؤرخ عبدالعزيز الرشيد الصادر عام 1926*

الحديث عن الخصائص السياسية للكويت، ومظاهر السيادة فيها في البدايات الأولى بعد التأسيس يجرّنا حتماً إلى الحديث عن أهم المصادر المحلية التي تناولت هذا المفهوم أو ناقشت طبيعته، ولا شك في أن مؤرخ الكويت الأول عبدالعزيز الرشيد وحين تصديه لتدوين تاريخ الإمارة أتيح له ما لم يتح لكثير من المؤرخين الكويتيين غيره (الهاجري، 2014؛ الخترش،2001)؛فكتاب الرشيد يعد أول سجل مدون لتاريخ الإمارة بشكل موسع (الخصوصي، 1984) مثل وقتها أولى مراحل التدوين شبه الرسمي، (عبدالعزيز الرشيد.. أحد الرموز الكويتية المعاصرة، 2011، أغسطس 10)، احتوى الكتاب على ما يقارب مائة موضوع، اشتملت على مجمل الأحداث والوقائع المهمة منذ تأسيس الكويت حتى الفترة التي كان يعاصرها في أثناء الكتابة.

الغريب أن الرشيد، بعد أن انتهى من طباعة كتابه، واجه صعوبات في محاولة إدخال المؤلَّف للكويت، ففيما يبدو أن السلطة –آنذاك- رأت أن الكتاب يحوي بعض الأحداث والعبارات التي تشكل تجريحاً ببعض حكام الكويت وأفراد أخرين، وعليه؛ كان ذلك سبباً مهماً لتعرّض الكتاب للمصادرة، إلا أنه في النهاية سمح بإدخاله إلى الكويت بعد أن ظل ما يقارب 12 عاماً ممنوعاً من التداول (الهاجري، 2014).

تناول الرشيد في القسم الأول من كتابه نشأة الكويت وحكامها، وذكر جانباً من حوادثهم وحروبهم وعلاقاتهم بالأقطار المجاورة، إلى جانب حالة الكويت الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية، وفي البدايات الأولى للكتاب سرعان ما نجد الرشيد ينفي تبعية الكويت للحكم الأجنبي (الصباح، 2003)[8]، فيورد القول: "الكويت لم يحكمها أجنبي عن القوم الذين أسسوها" (الرشيد، 1999، ص.33)، وعلى الرغم من محاولات الرشيد البحث عن تفاصيل رحلة العتوب إلى الكويت وتبيان الوطن الأصلي الذي قدموا منه وسبب هجرتهم، وحتى لو كانت الروايات والنصوص التي ساقها الرشيد جاءت دون توثيق أو اعتمدت على التدوين الشفاهي فإنها حملت معها مشاهد ونصوصاً تراثية قوية ليس من السهولة تجاهلها، منها "أول حكامها (ويقصد الكويت) صباح الأول الذي تأسست في عهده الكويت، وهو زعيم العائلة التي تنسب له" (الرشيد، 1999)،

(8) توسعت في هذا الإطار الدكتورة ميمونة الصباح، وقدمت تحليلًا مهماً في عدد من مؤلفاتها المتعلقة بهذا الشأن.

متناولاً كذلك عملية التراضي القبلي التي حدثت وأنتجت تشاورياً الحاكم الأول للإمارة (الشيخ صباح الأول).

ومع إخضاع مزيد من النصوص والروايات الواردة في الكتاب للنظر، والبحث فيما ذكرته من مشاهد تتعلق بقيام حكم ثلاثي بالكويت؛ ومن ثم مطابقة البنية التاريخية لهذه النصوص ومدى قدرتها على الإفصاح بدقة عما إذا كان هناك بالفعل حكم تشاركي قام بين آل صباح وآل خليفة والجلاهمة من عدمه – فإنه، للإنصاف، لم يقع في أيدينا ما يدعم ذلك؛ ففي نص دقيق يقول الرشيد "منذ تأسيسها إلى يومنا هذا.... عشرة من الحكام قبضوا على زمام الحكم في الكويت". واستكمل "..... كلهم من آل صباح"، وفي موضع أخر "صباح الأول هو أولهم...." (1999).

كذلك أقر الرشيد بأن السلطة في الكويت لم تقم بشكل سريع بعد نزول العتوب؛ حيث يذكر "لم يكن هناك رئيس لكنهم أجمعوا الأمر على انتخابه" (1999)، ويقصد الشيخ صباح.

أما رحيل الفرع الآخر من العتوب (آل خليفة) وأسباب تركهم الكويت؛ فيرى أنها كانت بسبب المشكلات التي قامت بين الكويت وبني كعب، حيث يقول: "ارتحلوا؛ لأنهم رأوا الإقامة ذلة لا تطاق، فكانوا في النهاية حكام البحرين، وبقي الآخرون متذعرين بالصبر حتى أحرزوا النصر" (الرشيد، 1999).

أخيراً جاء قول الرشيد: "يستشير الحاكم وجهاء القوم وكبراءهم والعالمين بأمور المجتمع فيما يكون من أمور تستدعي المشورة، وليس للحاكم أن يرفض أو يعترض على ما استقر رأي الجماعة عليه؛ لأن السلطة الحقيقية لهم". فهذا النص لا يمنع من القول أن عملية التشاور والرضا كانت مستمدة من مقومات التراث والموروث القبلي، فالعرف السائد –آنذاك- هو استشارة الحاكم قومه فيما يقره من أمور شؤونهم الحياتية ويطلب منهم المشورة أحياناً، والعون أحياناً أخرى.

ثمة نقاط مهمة عديدة في هذه الروايات التي ساقها الرشيد وتبدو من خلال استعراضها متعلقة في جانب موسع منها بالإشكالية المطروحة، وفي النهاية منها نجدنا أمام رصيد تاريخ "محلي" موثق لم تقع فيه أيدينا على نص جازم يؤكد أن العتوب بعد استقرارهم في الكويت قام بينهم حكم "تشاركي ثلاثي"، أطرافه آل صباح وآل خليفة والجلاهمة بل لدينا تصور -بحسب تقييم الرشيد- أن آل صباح هم فقط المنفردون

بالسلطة في الكويت، وفي الوقت ذاته يقدّم الرشيد مزيداً من تأكيد هذا التصور بالنصوص التي ساقها؛ وهو ما يدعم موثوقية تصوره.

ب- "صفحات من تاريخ الكويت" ليوسف بن عيسى القناعي الصادر 1946

إن "صفحات من تاريخ الكويت" لا يعدو -في الواقع- كونه موجزاً تاريخياً كتب لأبناء المدارس، إلا أن أهمية الكتاب تتمثل في أنه ثاني أهم كتاب محلي، يغلب عليه الطابع الاجتماعي في تاريخ الكويت، متضمناً أحداثاً مهمة شكلت للباحثين والمؤرخين فيما بعد استكمالاً لبعض الوقائع والأحداث في سجل الإمارة وشخصياتها، إضافة إلى مواضيع أخرى متنوعة؛ منها تاريخ الحكم والحوادث وغيرها، لكن التساؤل القائم هو: هل وجِدت ضمن نصوص القناعي أحداث أو نصوص تدعم فرضية قيام حكم تشاركي ثلاثي بين آل صباح وآل خليفة والجلاهمة؟

إن استعراض جميع النصوص والروايات في الكتاب وفي الواقع لا تدعم هي الأخرى أي توجه نحو قيام هذا الشكل؛ إذ يقول القناعي: "سكن الكويت قبل آل الصباح وجماعتهم لفيف من البدو وصيادي السمك، ثم آل الصباح وآل الخليفة... والجلاهمة..... وكانت هجرتهم إلى الكويت بالتدريج...." (القناعي، 1968، ص.9).

كما أن القناعي الذي تناول نحو خمسة موضوعات قبل الحديث عن صباح الأول وكيفية اختياره للحكم، يقول: "إن الجماعة ما اختارته -ويقصد صباح الأول- وقدمته إلا لأنه أمثلهم عقلاً وأحسنهم سيرة وأقربهم لاتباع الحق". أما مشهد كيفية تشكل السلطة بعد استقرار العتوب؛ فيذكر القناعي: "لما كثر الساكنون في الكويت وخالطهم جمع من المهاجرين إليها رأوا من الضرورة أن يؤمر عليهم أمير منهم يكون مرجعاً لحل المشكلات والاختلافات، فوقع اختيارهم على صباح لهذا الأمر" (القناعي، 1968). إن الصفة الظاهرة –إذن- لما أورده القناعي يكشف لنا أيضاً التوجه بالقول بعدم وجود حكم ثلاثي في الكويت بل إن كلمة ثلاثة أو ثلاثي لم ترد عند القناعي إلا في عدة مواضع، لم يكن بها أية إشارة إلى تقاسم السلطة بين القبائل الثلاث أو المشاركة فيها.

لن نفاجأ إذن حين نجد أن لفظ "المشترك" أو تحديداً الحكم المشترك لم ترد عند القناعي إلا مقتصرة على أبناء "آل صباح" حيث يقول: "الحكم المشترك بين أبناء الصباح .. ومحمد، ومبارك، وجراح، والثلاثة أشقاء، وكانت أغلب الأعمال بيد الثلاثة" (القناعي، 1968).

ج- "من تاريخ الكويت" لمؤلفه سيف مرزوق الشملان 1959

يأتي ثالث المصادر المحلية الكويتية المنتقاة كتاب "من تاريخ الكويت"، وتكمن أهميته في أنه يتناول -بشكل مركز- مظاهر مختلفة من الجوانب السياسية للكويت وكثيراً من صور المراسلات والكتب والبرقيات والروايات الشفوية، علماً بأن الشملان يجتمع نسبه مع العتوب أنفسهم. ويمكن القول: إن "من تاريخ الكويت"، والذي صدر في النصف الثاني من القرن العشرين قد حفل برصيد تاريخي مهم لا غنى لأي باحث عن الاطلاع عليه، وحين استعراض مجمل صفحاته نجد أن الشملان لم يشر أيضاً إلى قيام حكم تشاركي ثلاثي بين العتوب، ولم يرد عنده نص صريح يدل على أن آل صباح وآل خليفة والجلاهمة تقاسموا سلطة الحكم!

فأغلب النصوص التي ترد في هذا السياق لم تشكل استثناءً عما سبق، وربما نتوقف عند نص أورده ويذكر فيه التأكيد المباشر لأسباب اختيار الحاكم: "بعد ما كبرت الكويت،.. رأوا من الضروري أن ينصّبوا رجلاً منهم يكون أميراً عليهم... فوقع اختيارهم على صباح الأول"[9] (الشملان، 1959، ص.116). وعن سبب مغادرتهم موطنهم (الهدار) يرى الشملان أنه "بسبب نزاع بين آل صباح وآل خليفة وبين جماعة من بني عمهم" (الشملان، 1959). وفي موضع آخر متناولاً نظام الحكم في الكويت يقول: "المشهور أن آل صباح رئيسهم جابر" (الشملان، 1959). يقر الشملان أيضاً أن الحكم جاء نتيجة لاشتغال الجلاهمة وآل خليفة في البحر والسفر والغوص على اللؤلؤ وبقاء آل صباح في الكويت، وهو الذي أهلهم ليصبحوا هم وحدهم الحكام، متفقاً في ذلك مع سابقيه (الرشيد والقناعي) على أن الحكم لم يأت مباشرة بعد الاستقرار، وعليه؛ ليس ثمة شيء في النصوص السابقة يثبت عدم صحّة الصورة القائمة على من أن الحكم لم يكن تشاركياً. فبالنظر في معظم المواد المفحوصة التي تقدّمها روايات (الرشيد، القناعي، الشملان) وتتعلق بطبيعة قيام السلطة وتأسيسها في الكويت نجدها -في الغالب- توافق الإطار الروائي الأساسي القائل بهذا التوجه؛ إذ لا يوجد نص أو رواية تشير إلى قيام حكم ثلاثي أو سلطة تشاركية منظمة قامت بين القبائل الثلاث أو الأسر الثلاث (آل صباح وآل خليفة والجلاهمة).

(9) ويقول في موضع آخر: "أما الأكثرية؛ فعملهم في البحر ... فيتغيبون عن الكويت مدة ولهذا السبب اختاروا صباح حاكماً عليهم".

ثانياً: المصادر العربية (الخروج من المشهد المحلي)

جاء النصف الثاني من القرن العشرين، وعام 1959 تحديداً، ليحمل معه أهم مراحل كتابة تاريخ الكويت بشكل أكثر حداثة وشمولاً من حيث ملاءمة الأوضاع الحاصلة، لا سيما أن الإمارة كانت تقف على أعتاب إرهاصات الاستقلال وقيام الدولة الحديثة بمؤسساتها بعد اكتشاف النفط وتصدير أول شحنة في عام 1946؛ ففي ظل اتهام المؤلفات المحلية السابقة بالإغراق والاعتماد على الرواية الشفهية وضعف التوثيق وغياب الوثائق الداعمة، ظهرت الحاجة إلى أن يكون هناك مؤلف تاريخي واضح يبرز طبيعة التاريخ الكويتي وتطوره، كما كان هذا التاريخ المزمع كتابته تعبيراً واضحاً عن التوجيه للخروج من المشهد المحلي والشفوي، إلى واقع أكثر دقة ومنهجية، يضع في الحسبان هذه التطورات المتسارعة التي تمر بها الإمارة، وبالفعل شُكلت في عام 1959 لجنة رسمية، لكتابة تاريخ الإمارة برئاسة الشيخ "صباح الأحمد الصباح"، الذي كان وقتها يشغل منصب رئيس دائرة المطبوعات والنشر.

كما وقع الاختيار على الأكاديمي العراقي عبدالعزيز الدوري (الهاجري، 2015) ليتولى إعداد هذا المؤلف، وتم أيضاً انتداب "حسين خزعل" حفيد حاكم عربستان الشيخ خزعل بن مرداو[10]، لتوكل له مهمة المساعدة في جمع الوثائق والمصادر التي تحتاج إليها اللجنة من العراق، بالإضافة إلى طالب الدكتوراه –آنذاك- الباحث الفلسطيني أحمد مصطفى أبو حاكمة، الذي كان يعمل سابقاً في الكويت[11]، في مجال التدريس بدائرة المعارف، وكلف في البحث في المصادر الأجنبية، وكانت لجنة كتابة تاريخ الكويت النواة التي أسهمت في خروج مصدرين مهمين يقدّمان موازيات "جزئية" لتلك المؤلفات المحلية حتى سبعينيات القرن الماضي لصاحبيهما (حسين خزعل، وأحمد مصطفى أبو حاكمة)، وعدّا من أهم المؤلفات التي تناولت تاريخ الكويت بشكل مفصل، إضافة لتضمنهما العديد من الوثائق والمخطوطات والمراسلات، معززة ببعض المصادر والمراجع (العربية والغربية)، وهو ما كان مفتقداً فيما سبقهما من مؤلفات محلية أو غير متخصصة.

(10) من جهة الأم.

(11) خلال عامي 1953 و1958 .

أ- "تاريخ الكويت السياسي" لحسين خلف الشيخ خزعل 1962

قبل الدخول في استعراض ما ورد من نصوص بوجود حكم ثلاثي في الكويت من عدمه في كتاب تاريخ الكويت السياسي لحسين خزعل، من المهم الإشارة إلى طبيعة الأوضاع التي تم فيها إخراج هذا الكتاب في عام 1962؛ فبعد أن أعطت اللجنة لخزعل مهمة جمع المصادر والوثائق من العراق، طلب الأكاديمي العراقي عبدالعزيز الدوري من اللجنة المشكلة جمع مخاطبات ومراسلات الشيخين مبارك الصباح والشيخ خزعل أمير عربستان، وعليه طُلب من خزعل -بحكم الظروف المتعلقة بقرابته من جده الشيخ خزعل- الاتصال ببعض المكتبات والعائلات في العراق، التي كانت تمتلك في ذلك الوقت مؤلفات ووثائق متنوعة قادرة على إفادة اللجنة.

وللإنصاف بدا أن خزعل وقتها الشخصية الأنسب للقيام بهذه المهمة، حيث عمل على جمع ما كلف القيام به، في المقابل كان أبو حاكمة هو الآخر -بحكم طبيعة دراسته - يعمل في بريطانيا على جمع المعلومات المتعلقة بالوثائق والمراسلات الغربية، لا سيما أن رسالته في الدكتوراه الخاصة به حملت وسم "تاريخ شرقي الجزيرة العربية: نشأة وتطور الكويت والبحرين". في المقابل اتفق في اللجنة على أن يتم كتابة تاريخ الكويت، منذ النشأة حتى عهد الشيخ مبارك الصباح (1896-1915)، كما حددت اللجنة إطار عمل المرحلة الأولى، وتتمثل في الكتابة عن نشأة الكويت؛ متى؟ وكيف؟ وما القبائل التي سكنتها والمواطن الأصلية التي هاجرت منها حتى استقرت فيها؟

على أية حال لا يوجد سبب معقول يدفعنا إلى الافتراض بأن خزعل كان يضمر توجهاً -ما- نحو كتابة تاريخ الكويت سوى خطوة غير مبررة قام بها، وهي الاستيلاء على الوثائق والمخطوطات، والسفر خارج الكويت (الهاجري، 2015)؛ ومن ثم تم إخراج الجزء الأول من كتابه (تاريخ الكويت السياسي) مطلع عام 1962، وربما مثّل الكتاب إحدى أبرز تجارب الكتابات العربية المتخصصة والموسعة عن إمارة الكويت -في ذلك الوقت- لا سيما مع ما احتواه من رصد نصوص ومخاطبات ورسائل خصص أغلبها للحديث عن الحكام والشخصيات والوقائع والتحالفات والصراعات وغيرها، وبالعودة إلى الإشكالية يبقى التساؤل المثار هو: هل وُجدت جدلية الحكم الثلاثي في نصوص كتاب تاريخ الكويت السياسي لحسين خلف الشيخ خزعل؟

الحقيقة أنه -حين إخضاع الجزء الأول (المَعني) للبحث فيما يتعلق بقيام حكم ثلاثي بالكويت من عدمه- كان من غير المفاجئ أن نكتشف أن هذا الجزء حاملاً معه المشهد الأول -بالنسبة لمصدر عربي- يشير إلى نص تُفصح القراءة التأويلية له عن قيام حكم تشاركي ثلاثي بالكويت تقاسمته قبائل أو "أسر" العتوب الثلاث آل صباح وآل خليفة والجلاهمة (خزعل، 1962) بل يحدد النص تاريخ قيام هذا التشارك في السلطة؛ إذ أورد خزعل في الجزء الأول:

> في عام 1716م تحالف ثلاثة من أهم رؤساء القبائل التي سكنت الكويت، وهم صباح بن جابر بن سلمان بن أحمد وخليفة بن محمد، وجابر بن رحمة العتبي رئيس الجلاهمة على أن يتولى صباح الرئاسة وشؤون الحكم وأن يتشاور معهم ويتولى خليفة شؤون المال والتجارة، ويتولى جابر شؤون العمل في البحر وتقسيم جميع الأرباح بينهم بالتساوي (خزعل، 1962).

يلي هذا النص أيضاً رواية ذكر فيها: "انقضت مدة على ترشيح الشيخ صباح لإدارة شؤون الحكم دون أن تطلق يده بذلك..... فأرادوا حصر المهمة بشخص واحد، وبعد المداولة والأخذ والرد قر رأيهم على حصر المنصب بالشيخ صباح" (خزعل، 1962)، وكان ذلك في عام 1718. مستكملاً في موضع آخر: "انفرد الشيخ صباح بحكم الكويت" (خزعل، 1962).

ونظراً إلى خطورة التأويل في هذا النص ولا سيما إشارة "دون أن تطلق يده/ أرادوا حصر المهمة" وكأنها رواية غير مألوفة، ربما نتوقف عند عدم وجود عزو أو إشارة إلى النص عند خزعل وربما أيضاً هذا ما تنبه له عموماً في جزئه الأول حيث حمله ذلك على القول" سندرج في آخر الجزء الثالث أهم المصادر التي رجعنا إليها" (خزعل، 1962)، يبدو كذلك وفي هذه الرواية المتعلقة بأصول الإشكالية أن خزعل استخدم لفظ "عشائر" للحديث عن هذه المجموعات البشرية المهاجرة للكويت بدلاً من قبائل أو أفخاذ، أو بطون، أو حتى أسر[12]، وما يلفت النظر في الحديث عن قيام هذا الحكم الثلاثي التشاركي، فإنه بالرجوع إلى الجزء الثالث الذي ذكرت فيه المصادر والمراجع لم نعثر على المصادر المستند إليها بخصوص هذا النص الخطير! بل إن دليل الخليج للوريمر، الذي يعد المصدر الغربي الأهم بالنسبة لمصادره المذكورة في الجزء الثالث[13] - أشار بالقول

(12) علماً بأن الرشيد -على سبيل المثال- استخدمها مرة واحدة تقريباً.

(13) أدرجه خزعل في المصادر التي اعتمد عليها في الجزء الثالث.

"ميناء الكويت .... غامض.... تحت حكم أسرة من العتبي" (لوريمر، د ت، ص.223). وفي موضع آخر يذكر لوريمر أيضاً: "كان لآل صباح لون من السيطرة السياسية على بقية فروع القبيلة"[14] لوريمر (د ت). والتساؤل الذي يثار هنا هو: من أين تسرب هذا النص الموحي بحكم ثلاثي في الكويت لدى خزعل؟

يدفعنا الخروج من هذا المشهد نحو محاولة إلقاء نظرة على النصوص التي أوردها أحمد مصطفى أبو حاكمة في كتابه (لاحقاً)، التي نراها مهمة هنا للإفصاح عن إجابة للتساؤل السابق. فحين النظر في رسالة الدكتوراه "تاريخ شرقي الجزيرة العربية: نشأة وتطور الكويت والبحرين" نجد أنها تناولت في جزء موسع منها بداية ظهور العتوب (أبو حاكمة، 1984 أ)، وأُدرج من ضمنها النص "الاستثنائي" عن كيفية تشكل السلطة الذي كان مستنداً فيه أبو حاكمة إلى مقالة "عرب العتوب في البحرين" لفرنسيس واردن، ومع عدم استبعادنا لامتلاك خزعل المواد نفسها التي كان أبو حاكمة يزود اللجنة بها، فإنه يمكن لنا نفهم طبيعة تسرب هذا النص عند خزعل، وهكذا نكتشف كذلك بعد إعادة القراءة، بحسب المصدر للنص كاملاً -وبعيداً عن التأويل الذي حاول تثبيته خزعل- أن السياق لم يكن معنياً تحديداً (بالكويت) قدر وروده في إطار الحديث عن عرب العتوب في البحرين والحديث عن آل خليفة، وصراعهم مع الجلاهمة -كما سنرى في النص الأصلي- لمقالة عرب العتوب لفرنسيس واردن، التي سنعرض أجزاء منها لاحقاً[15]، لكن ما يهمنا هنا هو هذا الاستلهام النصي عند خزعل، المتضمن محاولة بناء مشهد لحكم ثلاثي بالكويت.

ب- أحمد مصطفى أبو حاكمة "تاريخ الكويت، الجزء الأول -القسم الأول- لجنة تاريخ الكويت" 1967

يُصَنّف كتاب الباحث والمؤرخ الفلسطيني أحمد مصطفى أبو حاكمة "تاريخ الكويت الحديث (1750-1965)" الذي طبع جزؤه الأول 1967[16]، كأحد أبرز المؤلفات الرسمية في تاريخ الكويت ومازال؛ إذ أنهى أبو حاكمة بهذا الكتاب سنوات عمل ممتدة بعد اختياره لاستكمال المهمة منفرداً من قبل لجنة كتابة تاريخ الكويت في عام 1965 وذلك بعد اعتذار الدوري واستبعاد حسين خزعل.

(14) ذكر ذلك لوريمر في دليل الخليج، علماً بأن سليمان بن أحمد هذا الذي أورده خزعل لم يسبق إليه أي مصدر عربي، وهو منقول من وثائق ومراسلات غربية بالأساس، ونعني بها تحديداً هنا تقريري تيلور وواردن !

(15) تناول الجلاهمة جاء في خمسة مواضع في صفحات (71،70،47،42،41)- مقابل عشرة مواضع لآل صباح بصفحات (154،127،124،49،46،41،40،28،21،7)، ومن ثم آل خليفة 12 موضع بصفحات (41،40،28،21،7، 154،127،124،49،46).

(16) تحت عنوان "تاريخ الكويت، الجزء الأول القسم الأول- لجنة تاريخ الكويت".

احتوى كتاب أبو حاكمة على العديد من الموضوعات والفصول[17]، تناول الفصلان الرابع والخامس منه تحديداً الحديث عن نمو الكويت، وهجرة العتوب وأحوالهم قبل الاستقرار وبعده، وبغض النظر عن الكثير من الآراء الشخصية التي حاول أبو حاكمة إقحامها عند الحديث عن كثير من الأحداث التي تتعلق بعملية هجرة العتوب وتأسيسهم إمارة الكويت، إلا أن نظرة سريعة في الكتاب تكشف أن هذا الجزء، وفي مقاطع موسعة منه لم يخرج عن فلك رسالة الدكتوراه، وأن ما أضافه أبو حاكمة لم يتعد الترتيب والتوسع، وبخاصة عند الحديث عن الخصائص الاجتماعية والسياسية المتغيرة لكل من الكويت والبحرين. –وعلى الرغم من ذلك، يبقى القول: إن الكتاب مثَّل المؤلَّف الأهم الذي اعتمد على مساحات موسعة في رصده للوثائق الغربية مستمزجاً، معها المصادر المحلية والعربية في عملية استعراض طبيعة التطورات التي مرت بها الكويت منذ النشأة والتأسيس، حتى عهد الشيخ عبدالله السالم 1950-1965.

وعلى الرغم من أن كتاب خزعل كان المصدر العربي "الأول" الذي أورد نص فرنسيس واردن، ويفهم منه "تأويلاً" قيام حكم تشاركي ثلاثي فإن مؤلف أبي حاكمة هو الآخر يعدّ المشهد الأكثر حضوراً بالنسبة للباحثين في الاستناد إليه في هذا السياق، ولا سيما مع توجه أبي حاكمة للاتكاء -بشكل موسع- على المؤلفات والوثائق الغربية؛ إذ أدرج منها أكثر من خمسين مصدراً مخطوطاً ومطبوعاً، بما فيها وثائق شركة الهند الشرقية الإنجليزية، وهو رقم كبير بمقاييس الوقت الذي خرج فيه هذا المؤلف للنور.

كذلك لن نكون متجاوزين حين نقول: إن أبا حاكمة نفسه لم يكن يميل لجدلية قيام سلطة تشاركية بين أسر العتوب الثلاث، ونمتلك دليلاً على ذلك هو موقف أبي حاكمة من النص نفسه؛ فعلى الرغم من تناوله وذكره لمقالة فرنسيس واردن عدة مرات فإنه في الطبعة "1984" -وهي الأكثر اعتماداً من قبل الباحثين حتى اليوم [18]- لم يورد أبو حاكمة للنص أو للمقالة ترجمة كاملة أو متسلسلة، بل كانت -في الغالب- تأتي في السياقات المتناولة مجزأة؛ فمرات يذكر"العتوب وصلوا الكويت 1716 ... وبدأوا في إدارة شؤونها" (أبو حاكمة، 1984 أ)، ومرات يقول: "ذكر المستر واردن في مقالته عن العتوب التي دونها 1817م أن أول رئيس لآل صباح....." وفي موضع آخر: "المستر فرنسيس واردن في

(17) ثمانية، الأول منها مقدمة في مصادر تاريخ الكويت، والثاني تناول الأوضاع العامة في الخليج العربي في النصف الأول من القرن الثامن عشر، أما الفصل الثالث؛ فقد جاء تحت سياق عنوان "الكويت نشأة وتقدم".

(18) بخلاف طبعة 1967 وطبعة 1970.

استعراضه لنشأة العتوب يقرر..... ويمضي إلى القول بأن تكدس الثروة جعل الجماعة المسؤولة عن التجارة آل خليفة" (أبو حاكمة، 1984 أ).

وحتى هذا المستوى نجدنا نميل إلى الاعتقاد بأن تاريخ وصول العتوب الذي ذكره فرنسيس واردن لم يكن يلقى قبولاً في نفس أبي حاكمة أيضاً، بل الغريب أنه شكك حين أشار بالقول: "على الرغم من أن المستر واردن وغيره ... قد زعموا أن آل صباح ومعهم آل خليفة والجلاهمة وغيرهم من العتوب قد وصلوا الكويت 1716 .... وبدأوا في إدارة شؤونها فإننا لا نملك إلا أن نقول إن في العبارة مغالاة .... كما أن عبارة واردن في طياتها خطأ في الترتيب الزمني للحكام" (أبو حاكمة، 1984 أ).

يورد أبو حاكمة أيضاً: "صباح قد اختير من لدن الأسر العتبية المختلفة للنظر في شؤون المدينة وسكانها" (1984)،وفي موضع آخر يذكر "جرى اختيار الحاكم الأول من آل صباح وفق الطريقة العربية العشائرية" (أبو حاكمة، 1984 أ).

إذن، بقراءة النص عند أبي حاكمة، الذي شكك فيما ذكره واردن، يتبين أنه لا يشير إلى قيام حكم تشاركي ثلاثي في الكويت، ولا حديث كذلك عن اختيار مشروط من بقية الأسر (آل خليفة والجلاهمة) بأن يشاركوا في الحكم، كذلك لفظ العشائرية هنا والمستخدم كذلك عند خزعل هو متسرب في الغالب، وغير مستخدم في المصادر المحلية الكويتية بشكل موسع؛ إذ إنه من الألفاظ الدارجة في مناطق الشام والأردن وفلسطين (موطن أبي حاكمة)، وإطلاقه هناك في الأعم يأتي كبديل عن لفظ (البطن أو الفخذ) أو القبيلة.

أخيراً يثبت أبو حاكمة أيضاً أنه كان مطلعاً على مقالة تيلور، حيث يقول: "التقارير الأقدم على هذا الحادث هي التي كتبها المستر واردن والكابتن تيلور، وتشير بوضوح إلى أن دور الكويت كان هاماً وحاسماً" (أبو حاكمة، 1984 أ)، وذلك في "توثيقه النص" (أبو حاكمة، 1984 أ).

على أية حال، وبعد استعراض أبرز المصادر بالنسبة للإشكالية المطروحة يمكننا بوضوح استشفاف أن ما ميز طبيعة استعراض النصوص السابقة -باستثناء النص المنقول "دون عزو أو إشارة عند خزعل" والمتعلق بمقالة واردن عرب العتوب - أنها تُقدّم وتميل نحو عدم وجود حكم تشاركي ثلاثي قام بالكويت؛ إذ إن المتمعن في جميع النصوص السابقة يستطيع أن يلحظ أنها كانت تعمل بالأساس لصالح رسم مشهد كيفية اختيار الحاكم أكثر من محاولة تفسير كيفية تشكل الحكم، وبمحاولة تفسير كيف

تم اختيار أول حكام الكويت، وإبرازها الدعم والرضا القبلي من بقية المجموعات السكانية والأسر الموجودة، وهو ما يفسر لنا الزخم الكبير في النصوص والروايات التي تسابقت لإبراز تلك الصورة المتعلقة بـ "التراضي ومبدأ المشاركة والشورى"، باختيار صباح الأول ليكون الحاكم بعد عملية التأسيس التي جرت على يد القبائل الثلاث، فيقول القناعي: "لما كثر الساكنون بالكويت، وخالطهم جمع من المهاجرين،.... وقع الاختيار على صباح الأول"، ويذكر الرشيد"لم يكن هناك رئيس لكنهم أجمعوا الأمر على انتخابه"، ويشير القناعي إلى أن "الظروف فرضت أن يكون هناك شخص يسير أمور الإمارة، وأن يؤمر عليهم حاكماً، فوقع عليه الاختيار". في الوقت ذاته فإن مؤرخينا الأوائل لم يتركوا لنا مجالاً كذلك للتساؤل حول أسباب الاقتصار على القبائل الثلاث (آل صباح وآل خليفة والجلاهمة)؛ إذ يأتي الجواب في نص النبهاني نفسه حين أشار إلى أن "ما سواهم فبالتبعية لهم" (النبهاني، 1923). وربما يثير سعينا نحو "انتقاء" هذه المصادر السابقة اعتراضاً يتمثل في أن المراجعة لا يمكن أن تكون عبر نماذج وأحداث أو نصوص معينة (منتقاة)، لكن، في واقع الحال، سيجد المتمعن في ما استعرضناه من نصوص وروايات وردت في المصادر المحلية والعربية -السابقة- أن معظمها لم يكن يحمل في طياته دلالة حاسمة أن آل خليفة أو الجلاهمة حكموا في الكويت منذ تأسيسها، بل إننا حين أخضعنا هذه النصوص والروايات للسياقات نفسها المنطلقة من النتائج والأحداث التي رصدتها لاحقاً المصادر نفسها بالنسبة للسلطة التي حازها آل صباح في الكويت، وجدنا أنها تثبت أن الكويت لم يقم فيها حكم تشاركي أو ثلاثي وأن هذه الجدلية لم يتم اللجوء إليها إلا للتأكيد فقط على أن حكم الكويت قام على مبدأ "الشورى والانتخاب"، وأنها في الأساس كانت تحاول تفسير كيفية تولي آل صباح للحكم و أنهم تولوا السلطة عن طريق الرضا القبلي الذي حازوه من بقية القبائل المهاجرة معهم.

الوثائق البريطانية (خلق السلطة من أين؟ وإلى أين؟)

ننتقل إلى مناقشة ما يخص مقالة "عرب العتوب في البحرين" المخطوطة في عام 1819؛ إذ ربما يساعدنا استعراض نصوصها على تفسير أسباب الاتكاء عليها واتخاذها كممر للإيحاء بقيام حكم تشاركي ثلاثي في الكويت؛ فمن المنظور التاريخي تُعد مختارات بومباي المطبوعة في عام 1856، بما تحويه من وثائق ومعلومات، الشاهد القديم المباشر على تاريخ الأحداث بالمنطقة، وبخاصة ما يتعلق بوصف الاقتصاد والحياة الاجتماعية والسياسية والعسكرية، إضافة إلى المعلومات الجغرافية والإحصائية الأخرى؛ فخلال

فترة ممتدة لنحو 150 عام من (1820 وحتى انسحابها في1971) اعتبرت بريطانيا صاحبة أكبر كم وثائقي (الشلق، 1999، ص.23-17) مدون عن منطقة الخليج العربي لا سيما بعد أن أصبحت شركتها - شركة الهند الشرقية (النجار، 1978) اللاعب الرئيس في الهند وجنوب غرب آسيا[19]. وما يعنينا هنا من هذه الوثائق هذا النص، أو هذه الإفادة الوحيدة[20]، التي تناولت العتوب كسلطة حاكمة في الكويت، تكونت من ثلاث أسر (سلوت، 2003، ص.119)، وهي مقالة "عرب العتوب في البحرين" التي أعدّها موظف الحكومة البريطانية الهندية في ذلك الوقت فرانسيس واردن.

مقالة عرب العتوب في البحرين

يذكر واردن أنه دخلت ثلاث قبائل عربية ذات شأن هي بنو صباح والجلاهمة وآل خليفة تحدوهم عوامل المصلحة والطموح في تحالف، واستولت على بقعة من الأرض على الساحل الشمالي الغربي من الخليج تسمى الكويت، وكان بنو صباح في ذلك الوقت تحت رئاسة الشيخ سليمان بن أحمد، والجلاهمة تحت زعامة جابر بن عتبة، وآل خليفة تحت رئاسة خليفة بن محمد.. واتفقت العتوب -عقب قدومهم إلى الكويت- على أن تمارس جماعة آل صباح شؤون الحكم، وأن يشرف الجلاهمة على أعمال البحر، وأن يتولى بنو خليفة أمر التجارة...[21] (مختارات من وثائق حكومة بومباي، 2017).

أولاً: قبل الدخول في محاولة استنطاق لطبيعة هذا المحتوى التاريخي الذي حمله النص السابق لواردن والمتعلق بدلائل قد توحي بقيام حكم ثلاثي تشاركي في الكويت، يمكن الإشارة إلى أنه على الرغم من عدم إتاحة الحصول على معلومات موسعة حول صاحب مقالة "عرب العتوب في البحرين" فرنسيس واردِن (خرشان، 2021)، فإن له (فرنسيس واردن) عدة تقارير أخرى مدرجة في مختارات بومباي[22]، معظمها يتعلق بالشؤون الاجتماعيّة والسياسيَّة الخاصّة بمناطق؛ مثل "عُمان" و"قبائل العَرَب في الخليج الفارسي"[23]. كذلك مسقط وغيرها، وعلى أهمية هذه التقارير جميعها فإن أشهرها مقالة

(19) استطاعت بريطانيا بين 1616-1617 إقامة مراكز تجارية لها في فارس.

(20) ارتبط هذا التحول بشكل مباشر بأنشطة الشركة مستهدفاً، في الأساس خدمة مصالحها والعمل على بلورة منظومة مستندية (أو وثائقية) تستطيع أن تقدم لصناع السياسة البريطانيين تحليلاً لمتطلبات هذا التحول واستخدامه خِلال عمليّات صُنع القرارالسياسي أو معالجة الأمور المُهمّة.

(21) استقرت هذه الدراسة على الترجمة الأخيرة (الأحدث) التي قام بها مركز حسن بن محمد للدراسات التاريخية – مختارات من وثائق حكومة بومباي .

(22) سبعة تقارير.

(23) وهما مدوَّنان في 1819.

"عرب العتوب في البحرين"، التي تدرج في الأساس في سياق حديث عام عن تاريخ تشكل السلطة وتطورها في البحرين[24].

ثانياً: على الرغم من شهرة مقالة عرب العتوب، المتعلقة بكونها النص أو الإفادة "الأصيلة" الأقدم بالنسبة للحديث عن العتوب في مصادر غربية، فإنه من غير المفاجئ القول: إن هناك تقريراً وثائقياً آخر كتبه مساعد الوكيل السياسي في العراق روبرت تيلور[25] الذي عمل في مقيمية بوشهر منذ عام 1808 [26]، ونصه مؤرخ في عام 1818؛ فقد كتب تيلور:

> العتوب آخر غزاة البحرين من الكويت أو القرين أساساً، واستولوا على الجزيرة عام 1779م، تشكلت هذه العشيرة بعلاقات المصاهرة بين ثلاث قبائل عربية كبرى: بنو صباح التابعون للشيخ سليمان بن أحمد، وبنو الجلاهمة التابعون للشيخ جابر بن عذبي، وبنو خليفة التابعون للشيخ خليفة بن محمد... توحدت هذه القبائل الثلاث لمقاومة هجمات العشائر الأبلغ منهم قوة، التي كانت تقيم في جوار الكويت، وتحولت هذه القبائل الثلاث -بعدئذ- إلى تجار ومزارعين، وكانوا يقتسمون فيما بينهم بالتساوي ناتج تلك الأعمال واتخذت تلك القبائل من قبيلة صباح حكاماً لهم، فيما تولى الجلاهمة العمل في البحر؛ أما آل خليفة، فقد غدوا الممارسين للشؤون التجارية" (مختارات من وثائق حكومة بومباي، ص.47)[27].

ومع الأخذ بالاعتبار أننا لسنا معنيين بدرجة كبيرة بالعبارات والفقرات التي تبتعد عن الإشكالية، ولا فك الالتباس حول مدى اعتماد واردن على تيلور فيما نقله من نصوص وفقرات مستلة أو متطابقة فيما احتواه التقريران من معلومات عن العتوب[28]، لكن هذا

(24) من قبل أبي حاكمة، والمرجح أن يكون قد تسرب لخزعل إبان عمله في لجنة كتابة تاريخ الكويت المشكلة في عام 1959، كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

(25) التقرير بشكل عام مؤرشف ومدرج ضمن مختارات وثائق حكومة بومباي، موقع مكتبة قطر الرقمية، إضافة إلى النسخة المترجمة الأحدث، التي تولى إخراجها وترجمتها مركز حسن بن محمد للدراسات التاريخية.

(26) تمتع تيلور -نتيجة لارتباطات أسرية عن طريق زوجته الأرمينية- بنفوذ قوي في المنطقة، ولا سيما العراق، بالإضافة إلى ذلك عمله في مجال المسوحات الجغرافية.

(27) "اتبعت هذه الجماعة هذا النظام بنجاح لمدة خمسين عاماً حتى تطلع الحلفاء العاملون بالتجارة على أن تتولى عشيرتهم وحدها هذه الفرع من النشاط المربح".

(28) بل يكادان يكونان متطابقين في عدة فقرات؛ مما يثير التساؤل عن مصدرهما الأصلي أو طبيعة ما توافر لهما من معلومات؛ فلا يمكن أن يكون هذا التطابق في التقريرين إلا صادراً عن مصدر ثالث، وربما الأقرب للصواب أن واردن نقل عن تيلور! أو أن واردن دون تقريره عن عرب العتوب في البحرين بناء على ما اطلع عليه في تقرير تيلور.

لا ينفي حقيقة أن تقرير واردن يظل الأعم والأشهر الذي ظهر كأقدم إشارة غربية خارج النص المحلي، ويقدم مفتاحاً لفهم هذا الاتفاق الذي جرى لتقسيم المهام بين العتوب على الرغم من وجود تقرير تيلور الأقدم.

وعليه؛ نحاول هنا استعراض طبيعة تلك المفردات التي تناولت عملية تأسيس السلطة وتشكلها بالنسبة للقوى القبلية الثلاث، والتي أدت في النهاية إلى استقرار آل صباح كحكام منفردين للكويت واستقرار آل خليفة في البحرين كحكام هم أيضاً لها، ومن ثم محاولة تمرير سياق الفكرة "أن السلطة تشكلت عبر ثلاثة أضلع شاركت بعضها بعضاً في الحكم منذ البدايات الأولى لظهورهم بالمنطقة".

أولاً: إن الناظر بعمق لما ورد في تقريري تيلور وواردن يكتشف أن النصين لا يخرجان عن كونهما محاولة رصينة لإيجاد ممر أو جسر تاريخي لآل خليفة للعبورمن خلاله نحو تفسير مشهد انفرادهم بحكم البحرين بعد أن تركوا الكويت واستقروا فترة بالزبارة (في قطر)؛ ومن ثم الهجرة مجدداً نحو البحرين والإمساك بالسلطة فيها. فلا شك أن النصين امتلكا المدخل المقبول بالنسبة لهذا المشهد وكذلك النجاح في تقديمه لصانعي السياسة البريطانيين لتفسير طبيعة هذا الرضا القبلي الذي قام وأدى إلى إمساك أسرتين بالحكم في منطقتين مهمتين، هما: الكويت والبحرين[29]، وكيفية إحداث هذا النوع من الاستقرار والأمان السياسي الذي ترافق مع استقرار هذه الأسر أو القبائل فوق الأراضي التي سكنتها، بل التوافق الاجتماعي بين بقية المكونات المجتمعية المتحالفة معهم آنذاك، لا سيما أن التقريرين لم يكتبا في الأساس لرصد حالة تاريخية بقدر ما كان الهدف إعطاء تصور عام عن كيفية قيام هذه الكيانات وتشكل السلطة عبرها.

ثانياً: النسق المرتبك بالنسبة لبعض "الأحداث"، فعلى سبيل المثال، يستوقفنا بشكل مباشر التساؤل حول طبيعة الاعتبارات التي تم بموجبها تقسيم المهام؛ فالأسر العتبية الثلاث جاءت مهاجرة من مكان واحد، وكانت تمارس المهام نفسها، فعلى أية اعتبارات تم التقسيم (زراعة، تجارة، بحر).

ثالثاً: بالنسبة لقضية الزراعة تحديداً، فهذا الأمر لن يصمد أمام البحث والتنقيب التاريخي؛ إذ إن الكويت اشتهرت أنها أرض قاحلة لازرع فيها ولا ماء! فماذا كان المقصود (بالزراعيين)! إذ لم يكن في ذلك الوقت سوى منطقة البحرين الأشهر من حيث زراعة النخيل، وهو ما يحملنا على القول إن طبيعة النصوص كانت موجهة في الأساس

(29) الزبارة، ومن ثم البحرين.

للإسقاط على البحرين، أما الكويت؛ فكما هو معروف ومشهور عنها "ليس في الكويت ماء ولا عيون".

رابعاً: النصوص التي تعلقت بمفردة الحكم (أبا حسين،1981) لاتدعم هي الأخرى قيام حكم تشاركي ثلاثي، يدعمنا في ذلك اكتشاف أن لفظ الحكم "كمفردة" لم يأت إلا مقترناً بآل صباح.

خامساً: ذكر آل خليفة 8 مرات مقارنة ببقية القبائل، تلاها الجلاهمة بعدد 6 مرات.

سادساً: ذكرت البحرين 6 مرات مقابل 3 للكويت.

سابعاً: العبارات والفقرات الموسعة التي تتعلق بالأحوال المعيشية والمكاسب الاقتصادية وتوزيع الأرباح والصراع على المغانم جاءت متعلقة بآل خليفة والجلاهمة.

ثامناً: بالنسبة لانفراد الجلاهمة بالأعمال البحرية فلا شك في أن ذلك استمده من علاقته بطبيعة شيخ الجلاهمة رحمة بن جابر وارتباطه ببعض أعمال القرصنة البحرية فيما بعد، حيث يذكر باكنجهام الذي زار المنطقة عام 1816، وكتب عن الكويت أنه "حين قام رحمة بزيارة للمنطقة.. بقوة قوامها من خمسة إلى ستة مراكب.... أمسك بكل ما أمكنه كغنائم له. سفن القرين والبصرة والبحرين ومسقط وحتى من بوشهر". وهو ما أورده أيضاً بروس المقيم الإنجليزي في بوشهر، حيث قدّم لها مقولة في تقريره "إن الزعيم والقرصان المشهور رحمة بن جابر مع كل مراكبه وقبيلته التي تتكون من 500 عائلة وصلت إلى بوشهر والحاكم الشيخ محمد استقبلهم ومنحهم جزءاً من المدينة ليعيشوا فيها شريطة أن يكونوا أصدقاء لأصدقائه وأعداء لأعدائه"، وهو ما ينطبق كذلك على انفراد آل خليفة بالتجارة، وهم المشهورون تاريخياً بأنهم أكبر تجار اللؤلؤ في المنطقة في ذلك الوقت، يدعمنا في ذلك أيضاً الالتباس في محاولة التفريق بين "التجارة من جهة وأمور البحر من جهة أخرى"؛ إذ لم يكن بالمنطقة في هذه الفترة إلا تجارة الغوص على اللؤلؤ إضافة لتجارة الترانزيت؛ إذ يصعب على الباحث إعطاء سبب معقول لهذا الفصل بين التجارة من جهة ، وأمور البحر من جهة أخرى. فالجميع كان يحتل موقعاً متشابهاً بحسب الرواية التاريخية المحلية.

أخيراً: من اللازم هنا إستعراض وثيقة غربية مهمة، وهي الوثيقة الهولندية لاهاي دان هاغ: المؤرخة 1756 تقريباً (خوري، 2000)،وكتبها فريدرك كنبهاوزن، وتناولت العتوب في القرين: "في فيلكة والقرين (الاسم القديم للكويت) تسكن قبيلة عربية تدعى العتب

(المقصود العتوب) وتتبع شيخ الصحراء (والمقصود بنو خالد)،..... يملكون حوالي 300 سفينة ... "، مستكملة في موضع آخر: "يحكمهم عدة شيوخ مختلفين يعيشون في اتحاد نسبي أعلاهم مرتبة هو مبارك بن صباح[30] ... وأحد أولئك الشيوخ محمد بن خليفة غني ويمتلك سفناً" (الصباح، 2014)[31].

إذن، وثيقة لاهاي دان هاغ أو (كبنهازون) الذي ارتبط بصداقة قوية مع حاكم الكويت، لم تشر إلى وجود الحكم التشاركي الثلاثي، كما أن عملية ثراء الشيخ محمد بن خليفة كشخص كانت تحت سلطة حاكم الكويت[32] على الرغم من وصفه بهذا الوصف، كما تبين الوثيقة الأقدم من تقريري (تيلور ووارردن)، وللإنصاف ربما الواقع بالنسبة للوثيقة الهولندية يدعم وجهة نظر أخرى لا سيما وجود رؤساء مختلفين لقبيلة واحدة كما تقول الوثيقة؛ إذ تذكر"بندر ديلم، وهو مستوطنة عربية لعشيرة تسمى خليفات التي ما تزال تدين بدينها وتحافظ على تقاليدها،... بندر ديلم يترأسه عدة شيوخ؛ الشيخ غنام... والشيخ طعان... والشيخ حامد" (الهارون، 2010). ومع شكنا في عدم اطلاع واردن أو تيلور على المخطوطة الهولندية، فإنه يبقى القول إن هذه الإشارات الموجودة، سواء عند تيلور وواردن أو الوثيقة الهولندية، تمثل الإعانة المتوافرة على هذه الفترة الغامضة في تاريخ الكويت وكيفية تشكل الكيان السياسي لها بعد التأسيس، وعليه؛ فإن تقرير عرب العتوب لفرنسيس واردن ومن قبله تيلور[33] بشكل عام لا يخرج عن كونه محاولة لرسم التصور المقبول والموجه للإجابة عن تساؤل (من أين؟ وإلى أين؟) من أين أتى آل خليفة؟ وإلى أين استقر بهم المقام؟

أما من أين؛ فقد تكفل بهم مصطلح العتوب الذي يشير إلى أنهم إحدى الأسر العتبية الثلاث المشهورة (آل صباح، آل خليفة، الجلاهمة).

أما إلى أين؟؛ فالتمترس بالتجارة أولاً، والإيحاء بأن آل خليفة شركاء سلطة مع حكام الكويت من آل صباح ثانياً، ثم الإمساك بالحكم في البحرين ثالثاً، قد يفي بهذا

(30) ذكر هذه الوثيقة سلوت أيضاً في عملية استعراضه لنشأة الكويت.

(31) للتوسع في هذه الجزئية يمكن النظر لما استعرضته، الصباح، ميمونة. الكويت حضارة وتاريخ. وكذلك: الصباح، ميمونة. مبارك الأول وأبناؤه، مساهماتهم في خدمة الوطن.

(32) وفي ترجمة أخرى للوثيقة الهولندية "رئيسهم مبارك بن سباك".

(33) على الرغم مما حمله النصان من غموض وتناقض حاد فإنهما امتلكا عاملين مهمين، هما: إبراز النزعة "المعلوماتية" التي حاولت تفسير كيف تحالف العتوب وأسباب هذا التحالف. ثانيهما: تحديد طبيعة الاتفاق وتقسيم المهام بين الأسر الثلاث، إضافة إلى رصد تاريخ ثابت لذلك الاتفاق وتحديده بعام 1716.

الغرض للتفسير كيف انفردوا بحكم البحرين. ومن ثم لاحقاً كانت محاولات تجسير هذه "الطبيعة" التشاركية لإنشاء نموذج مثالي لسلطة ذات أصول وراثية، طبيعية احتاجت إلى دعمها بأية نصوص تاريخية -لا سيما مع غياب أي رصد وثائقي محلي- وهو الأمر الذي وُجِدت ضالته في التقرير الأشهر والأقدم لفرنسيس واردن "عرب العتوب في البحرين" الذي كان نصاً تاريخياً ذا حدين، الأول منه الاستناد لتأكيد أن السلطة بالكويت نشأت من خلال مبدأ التراضي وبالمشاركة والشورى، أما الحد الآخر؛ فتم الاستناد إليه في أن تولي آل خليفة حكم البحرين مر على جسر أصيل، وهو أنهم كانوا في الأساس شركاء سلطة بالكويت، وبهذا أرضى (النص أو التقرير) حاجات المؤرخين والباحثين لتفسير مشهد مازال يستمد فسيفساء تقاطيعه من خلال ما تقع عليه أيدي الباحثين والمؤرخين من نصوص أو شذرات متفرقة هنا وهناك في بطون المصادر والمؤلفات وأرشيفات القوى الاستعمارية المختلفة؛ حيث النظر بعمق لما حملته دلالات النصين ومضامينهما ومفرداتهما يثبت أنه تم تحميلهما أكثر مما يحتملان؛ إذ لا دلائل منطقية مقبولة تدعم زعم وجود حكم تشاركي ثلاثي قام بالكويت عقب هجرة العتوب، وهي الحقيقة التي حملتها مختلف المشاهد التي رصدتها المصادر المحلية المستعرضة سابقاً.

الخاتمة

ضمن آلية إنتاج المعرفة التاريخية لمنطقة الخليج العربي تأتي الوثائق والمصادر الغربية كإحدى أهم أدوات المعرفة المستند إليها في استعراض وتبيان الكثير من الوقائع والأحداث التي مرت بها المنطقة على مختلف صُعدها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، خاصة أن النص الذي يتعامل معه المؤرخ -بغض النظر عما يحمله من حقائق أو أوهام- يحمل في طياته تراكماً معرفياً مستمداً من قوة المعنى التاريخي الموظفة داخل النسق الذي يتضمنه، وعليه؛ تأتي عملية فحص هذه النصوص وتحليلها اليوم كضرورة تاريخية، لا سيما مع مقارنتها ببقية النصوص المحلية والعربية التي تتناول الحدث أو السياق نفسه، فبالنسبة للجدلية المطروحة، وهي قيام حكم تشاركي ثلاثي في الكويت بين أسر العتوب الثلاث (آل صباح، آل خليفة، الجلاهمة) وما أثير حولها سواء ما له علاقة بالمصادر العربية، أو ما هو مرصود ومدون في الوثائق الغربية، يتأكد أن ما أثير بشأن هذه الفرضية أمر تنقصه الدقة؛ إذ إن معظم المصادر التاريخية -الأصيلة- المحلية منها والعربية لم يكن فيها ما يؤكد -صراحة- قيام هذا الحكم التشاركي، كما أن النص أو الإفادة

التاريخية الوحيدة التي أشارت دلالاتها إلى هذا السياق لا تصمد طويلاً أمام التحقق والتنقيب وتجريدها من مقاصدها وتأويلاتها التي تأتي في مقدمتها محاولة إيجاد حالة تاريخية تستطيع تفسير الرضا القبلي الذي قام بين النخب المؤسسة النازلة على الأرض الجديدة، لا سيما من خلال وجهة النظر البريطانية التي احتاجت إلى تفسير يميط اللثام عن كيفية انفراد آل خليفة بحكم البحرين بعد أن انفرد رفاقهم آل صباح بحكم الكويت من قبل، إضافة إلى محاولة رسم صورة توضح كيفية خلق هذا النوع من الاستقرار والأمان السياسي بين مكونات المجتمع في بداية تشكل هذه الكيانات السياسية بالمنطقة.

ومن المهم أن يؤخذ بالاعتبار، أن الباحثين والمؤرخين -لا سيما المعاصرين (لاحقاً)- مدفوعون في اجتهادهم لمحاولة إيجاد خلفية تاريخية تعزز القراءة القائلة: "إن السلطة بالكويت قامت على مبدأ المشاركة والشورى"، وقد وجدوا أنفسهم مدفوعين أيضاً إلى استخدام بعض الوثائق الغربية، ومن ضمنها مقالة "عرب العتوب في البحرين"؛ لفرنسيس واردن؛والتي تسرب من خلالها هذا الوصف الخاص.

المراجع

أبا حسين، علي. (1983). من تاريخ العتوب، هجرة العتوب من الهدار في نجد في القرن الثامن عشر، *مجلة الوثيقة البحرينية*.

ابن بشر، عثمان. (1930). *عنوان المجد في تاريخ نجد، مكة، ج1*.

ابن لعبون، عبدالعزيز بن عبدالله (تحقيق). (2005). *تاريخ حمد بن محمد بن لعبون*. دار ابن لعبون للنشر والتوزيع.

أبو حاكمة، أحمد مصطفى. (1984أ). *تاريخ الكويت الحديث (1750-1965)*م. مطبعة ذات السلاسل.

أبو حاكمة، أحمد مصطفى. (1984 ب). تاريخ شرقي الجزيرة العربية: نشأة وتطور الكويت والبحرين. *مركز البحوث والدراسات الكويتية، رسالة الكويت، 7*(25). 2009.

الأصقة، سلطان. (2015). *الخليج العربي في السياسة البريطانية ما بين نظرية القشرة الواقية للهند والبحيرة المغلقة 1871-1903*م [ورقة]. الملتقى العلمي السادس عشر جمعية التاريخ والآثار، (البحرين).

آل عمر، سعيد بن عمر. (1997). *مرتضى بن علوان إلى الأماكن المقدسة والأحساء والكويت والعراق 1120/1121*هـ - *1709*م، دراسة وتحقيق. جامعة الملك فيصل، إصدارات مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.

البسام، محمد البسام التميمي النجدي. (1999). *الدرر المفاخر في أخبار العرب الأواخر* (إبراهيم أحمد علي، تحقيق). الدار العربية للموسوعات.

البصري، ابن سند عثمان بن سند البصري. (1897). *سبائك العسجد في أخبار أحمد نجل رزق الأسعد*. مطبعة البيان.

الجمري، جواد عبدالوهاب. (1998). *آل خليفة من صحراء نجد إلى الاستيلاء على البحرين*. الرافد للنشر والتوزيع.

الخترش، فتوح. (2001). *عبدالعزيز الرشيد ومنهجه التاريخي في كتابه تاريخ الكويت* [بحث مقدم]. طبع تحت عنوان "ندوة دورالمؤرخين المحليين في كتابة تاريخ الكويت والخليج العربي" في التاريخ الحديث والمعاصر. قسم التاريخ، جامعة الكويت.

خزعل، حسين خلف. (1962). *تاريخ الكويت السياسي ج 1*. دارالهلال.

الخصوصي، بدرالدين عباس. (1984). *دراسات في تاريخ الخليج العربي ج1* (ط.2). منشورات ذات السلاسل.

خوري، إبراهيم. (2000). سلطنة هرمز العربية. مركز *الدراسات والوثائق*، *2*، الوثيقة الخامسة، (هولندية لاهاي داغ ويلم م . فلور).

الداود، محمود علي. (1961). تاريخ العلاقات الهولندية مع الخليج العربي. *مجلة كلية الآداب* ، *3*، جامعة بغداد.

الرشيد، عبدالعزيز. (1999). *تاريخ الكويت* (ط.3).

الريحاني، أمين. (1987). *ملوك العرب* (ط.8). دارالجيل.

سلوت، بي. جي. (2003). *نشأة الكويت*. مركز البحوث والدراسات الكويتية.

الشلق، أحمد زكريا. (1999). *فصول من تاريخ قطر السياسي*. مطبعة الدوحة الحديثة المحدودة.

الشملان، سيف مرزوق. (1986). *من تاريخ الكويت*. ذات السلاسل.

الصباح، ميمونة. (2003). *الكويت حضارة وتاريخ. الجزء الأول* (ط.4).

الصباح، ميمونة. (2014). *مبارك الأول وأبناؤه: مساهماتهم في خدمة الوطن*. حوليات المؤرخ المصري.

صفوة، نجدة فتحي. (1966). *الجزيرة العربية في الوثائق الإنجليزية مجلد1* . دارالساقي.

عبدالعزيز الرشيد.. أحد الرموز الكويتية المعاصرة. (2011، أغسطس 10). *جريدة الراي الكويتية*. (11727). https://www.alraimedia.com

العتيقي، عماد محمد. (2012). *وجود آل خليفة والعتوب في الأحساء من خلال الوثائق المحلية*، عود على بدء ج 7/8. *مجلة العرب*.

العزاوي، عباس. (1937) . *عشائر العراق ج 1* . مطبعة بغداد.

غازي، علي عفيفي علي. (2012) التاريخ ماهيته وأهمية دراسته. *مجلة أفكار*، (280).

الغانم، عبدالله خليفة العبدالله. (1996). *أضواء على تاريخ العتوب* 1671–1990.

الغنيم، يعقوب يوسف. (2001). *الكويت عبر القرون*. مكتبة الأمل.

قاسم، جمال زكريا. (1972). *مختارات من وثائق الكويت والخليج العربي المحفوظة في دور السجلات الإنجليزية، عرض وتعليق*. مطبوعات جامعة الكويت.

القناعي، يوسف بن عيسى. (1968) . *صفحات من تاريخ الكويت*. مطبعة حكومة الكويت.

القيسي، محمود عبدالواحد. (1993). *النشاط التجاري والسياسي لشركة الهند الشرقية الإنكليزية في الهند 1600- 1668م*.

كار، إدوارد. (1962). *ما هو التاريخ؟* (أحمد حمدي محمود، ترجمة). مؤسسة سجل العرب.

لوريمر. (د. ت). *السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية ج1، القسم التاريخي*. طبعة جامعة السلطان قابوس.

ماضي، قيس. (2013). *المعرفة التاريخية في الغرب: مقاربات فلسفية وعلمية وأدبية*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مختارات من وثائق حكومة بومباي. (2017). سلسلة جديدة رقم 24 لعام 1856م، فيما يتعلق بالجزيرة العربية، البحرين الكويت، مسقط، عمان، قطر، الإمارات العربية المتحدة وجزر الخليج (عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم، ترجمة) قدم وراجع لها: حسن بن محمد آل ثاني، الدوحة، قطر.

النبهاني، محمد. (1923). *التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية*. المطبعة المحمودية.

النجار، مصطفى عبدالقادر. (1978). شركة الهند الشرقية: ملامحها وأبرز سماتها في الخليج *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، *4*(15).

الهاجري، عبدالله. (2014). دراسة نقدية في منهجية ومضمون النص التاريخي لكتاب تاريخ الكويت، لمؤلفه عبدالعزيز الرشيد. *حوليات الآداب*، *412*(35). جامعة الكويت.

الهاجري، عبدالله. (2015). إشكالية لجنة كتابة تاريخ الكويت 1959-1967 مشروع تاريخي لم يكتمل. *مجلة حوليات كلية الآداب*، *44* (4 أكتوبر – ديسمبر). جامعة عين شمس.

الهارون، جلال خالد. (2010). *تاريخ عرب الهولة والعتوب*. الدارالعربية للموسوعات.

الوزان، فيصل عادل. (2018). *الكويت والعتوب في الوثائق والروايات الشفهية والكتابات العربية والأجنبية 1563–1814: حصيلة أولى*. دارالمرقاب للنشر والتوزيع.

Aba Huseen, A. (1983). The Utub History, the Utub immigrant from Hudar to Njid in the Eighteen Century (in Arabic). *The Bahrain document Magazine*.

Abdulaziz Bin Rasheed: A figure of Kuwait modern history. (2011, August 10). *Al-Rai Newspaper*. 11727. https://www.alraimedia.com.

Abu Hakima, A. M. (1984a). *Kuwait modern history* (1750-1965) (in Arabic). That Al Salasel.

Abu Hakima, A. M. (1984b). *History of Eastern Arabia: The Rise and Development of Bahrain and Kuwait* (in Arabic).

Alasqah, S. (2015). *The Arabian Gulf in the British policy between closed lake and the protection shield of India* (1971-1903) (in Arabic) [paper]. The 16th conference of history and agroecology society. Bahrain

Al-Atiqi, I. M. (2012). *The presence of Al Khalifa and Utub in Al-Ahsa through local documents, go back to the start* (in Arabic). Part 7/8. Al-Arab magazine.

Al-Azzawi, A. (1937). *Tribes of Iraq part 1* (in Arabic). Baghdad Press.

Al-basry, Ibn Sanad. (1897). *The glory in the history of Ahamed Rezq Alassad* (in Arabic). Bayan Press.

Al-bassam, M. (1999). *The wisdom of the late Arabs* (in Arabic). Arab encyclopedia House.

Al-dawod, M. A. (1961) History of Dutch Arab relationship. *Collage of Art Magazine*. Baghdad University.

Al-Ghanim, A. Kh. A. (1996). *Lights on the History of Utub 1671-1990* (in Arabic).

Al-Ghunaim, Y. Y. (2001). *Kuwait through the Centuries* (in Arabic). Al-Amal Library.

Al-Hajri, A. (2014). A critical study in the methodology and content of the historical text of the book History of Kuwait, authored by Abdul Aziz Al-Rasheed (in Arabic). *Annals of Arts 412*(35). Kuwait University.

Al-Hajri, A. (2015). The problem of the Kuwait History Writing Committee 1959-1967, an unfinished historical project (in Arabic). Ain Shams University, *Annals of the Faculty of Arts, 44*(4, October – December).

Al-Haroun, J. Kh. (2010). *The History of the Arabs of Al-Hawala and Al-Atoub* (in Arabic). Al-Dar Al-Arabiya for Encyclopedias.

Aljemri, J. A. (1998). Alkhaleefa: *From desert of Najd to the Conquer of Bahrain* (in Arabic). Alrafed.

Alkhatrash, F. (2001). *Abdulaziz Alrasheed and his historical methodology in writing Kuwait history* (in Arabic) [paper]. Kuwait University, History department.

Alkososi, B. A. A. (1984). *Arabian Gulf Studies* (2nd ed.). That Alsalasel.

Al-Nabhani, M. (1923). *Al-Tuhfa Al-Nabhani, in the History of the Arabian Peninsula* (in Arabic). Mahmoudia Press.

Al-Najjar, M. A. (1978). The East India Company: Its Features and Most Notable Features in the Gulf (in Arabic). *Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies*, *4*(15).

Al Omar, S. O. (1997). *Dortadha Bin Alwan's journey to the Holly places – Ehssa', Kuwait and Iraq*. (1709) (in Arabic). King Faisal University, Gulfs studies and The Arabian Peninsula center.

Al-Qaisi, M. A. (1993). *The Commercial and Political Activity of the English East India Company in India 1600-1668 AD* (in Arabic).

Al-Qena'i, Y. I. (1968). *Pages from the History of Kuwait* (in Arabic). Kuwait Government Press.

Al-rasheed, A. (1999). *Kuwait History* (3rd ed.) (in Arabic).

Al-rayhani, A. (1987). *Arab Kings* (8th ed.)(in Arabic). Dar Aljeel.

Al-sabah, M. (2003). *Kuwait: History and Civilization Vol 1* (4th ed.) (in Arabic).

Al-sabah, M. (2014). *Mubarak the First and His Sons, Their Contributions to the Service of the Nation* (in Arabic). Annals of the Egyptian Historian.

Al-shalaq, A. Z. (1999). *Chapters of the political history of Qatar* (in Arabic). Doha.

Al-shamlan, S. M. (1986). *From Kuwait History*. That Alsalasel.

Al-Wazzan, F. A. (2018). *Kuwait and Utub in Documents, Oral Narratives, and Arabic and Foreign Writings, 1563-1814: A First Account* (in Arabic). Dar Al-Mirqab for Publishing and Distribution.

Bin Bisher, U. (1930). *The glory in Najed history Vol 1* (in Arabic).

Bin labon, A. (Ed.) (2005). *The history of Hamad Bin Mohammed Bin Labon* (in Arabic). Ibn Labon House.

Carr, E. (1962). *What is the history?* (Ahmed Hamdi Mahmoud, Tran). (in Arabic). Arab Record Foundation.

Ghazi, A. A. A. (2012). What is History and the Importance of Studying it (in Arabic). *Afkar Magazine*, (280).

Khazaal, H. Kh. (1962). *The political history of Kuwait vol 1* (in Arabic). Dar al Hilal

Khori, A. (2000). *Hermas Arabian Kingdom* (in Arabic). Documentary study center.

Lorimer, J. G. (1970). *Gazeteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia, Vol. 1, pt.* 1A. Irish University Press.

Lorimer, (N. D.). *The Historical Record of the Gulf, Oman and Central Arabia Part 1, Historical Section* (in Arabic). Sultan Qaboos University ed..

Madi, Q. (2013). *Historical Knowledge in the West: Philosophical, Scientific and Literary Approaches* (in Arabic). Arab Center for Research and Policy Studies.

Qassem, J. Z. (1972). *Selections from the Documents of Kuwait and the Arabian Gulf Preserved in the English Records House* (in Arabic). Presentation and Commentary, Kuwait University Press.

Safwa, N. F. (1966). *The Arabian Peninsula in English Documents Vol. 1* (in Arabic). Dar Al-Saqi.

Saldanha, J. A. (1908) *Selection from State Papers Bombay regarding, the East lndia Company Conneetion with a summary of Events 1600-1800*, vol. ll. calcata.

Selections from Bombay Government Documents. (2017). New Series No. 24 of 1856 A.D., Concerning the Arabian Peninsula, Bahrain, Kuwait, Muscat, Oman, Qatar, the United Arab Emirates and the Gulf Islands (in Arabic) (Abdul Aziz Abdul Ghani Ibrahim, Trans.) presented and revised by Hassan bin Muhammad Al Thani, Doha, Qatar.

Selections from the Records of the Bombay Government. (No. XXIV–New Series).

Slut, B. G. (1987). *The establishment of Kuwait* (in Arabic). Kuwaiti research and study center.

Warden, F. (N. D.). *Letter from Francis Warden*, Chief Secretary to the Government at Bombay Castlehttps://www.qdl.qa

The Controversy of Triple Ruling in Kuwait (Al-Sabah, Al-Khalifa, Al-Jalahma): Analytical Reading of Primary Texts

Dr. Theyab A. Alburaas*
Prof. Abdullah M. Alhajeri**

Abstract

Objectives: The current study aims to deal with a core issue in Kuwait history, and still one of its postulates. It is about the political ruling system in Kuwait. The shared triarchy there was established (comprising three families: Al-Sabah, Al Khalifa, and al Jalahma), and has been historically linked to the hypothesis that the first ruling system known in Kuwait came through this triarchy. This controversy was a public postulate and a significant component in the readings that stood against attempts to interpret rule establishment in Kuwait, particularly with the literature of political development they had reflected emphasizing principles of (participation and Al shura).

Method: The study depended on historical, analytical and critical research that included deconstructing the main components of the controversy.

Results: The present study investigated and analyzed various Arabian and Western archive and documents concerning this controversy in order to confirm that a triarchy rule hypothesis in Kuwait is inaccurate as most (original) resources, local and Arabian, had nothing to -truthfully- confirm such ill-based hypothesis.

Conclusion: The importance of this study is that it comes to formulate and complete the text in order to interpret and clarify an important detail in the early history of Kuwait; The Ruling Family and its establishment.

Keywords: Triarchy, Utūb.

* Principal Researcher, Kuwait University, Email:Theyab.alburaas@ku.edu.kw
** Associate Researcher, Kuwait University, Email: abdullah.alhajeri@ku.edu.kw
- Submitted: 14/7/2020, Revised: 8/10/2020. Accepted: 28/10/2020.

All Rights Reserved-Academic Publication Council-Kuwait University

To Cite p. 51

د. ذياب الحامد البريعص، حاصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة شمال تكساس 2013. يعمل حالياً أستاذاً مساعداً في قسم التاريخ بجامعة الكويت. له عدة أبحاث عن تاريخ الاستعمار وبريطانيا وتاريخ الكويت والخليج العربي. الاهتمامات البحثية: تاريخ الاستعمار في الشرق الأوسط، التاريخ الأوروبي، تاريخ الإنجليز خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين.
الإيميل: Theyab.alburaas@ku.edu.kw

أ. د. عبدالله محمد عبدالله الهاجري، دكتوراه الفلسفة في التاريخ الحديث والمعاصر. من المملكة المتحدة 2004، يعمل حالياً عميداً لكلية الآداب، شغل سابقاً منصب رئيس قسم التاريخ، وكذلك العميد المساعد للشؤون الأكاديمية والأبحاث والدراسات العليا، له العديد من البحوث والدراسات العلمية المنشورة في مجلات ودوريات عربية وعالمية محكمة باللغتين العربية والإنجليزية، بجانب بعض الكتب والمؤلفات والمقالات الأكاديمية المنشورة في الموسوعات العالمية، نال العديد من الجوائز على المستويين المحلي والدولي، منها: جائزة الدولة التشجيعية 2015 في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية للدراسات التاريخية والآثارية لدولة الكويت. جائزة الإنتاج العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية -مؤسسة الكويت للتقدم العلمي- دولة الكويت 2018. جائزة شوامخ المؤرخين العرب. الممنوحة من اتحاد المؤرخين العرب - القاهرة 2018. الاهتمامات البحثية: تاريخ الكويت وتاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر.
الإيميل: abdullah.alhajeri@ku.edu.kw

للاستشهاد:
البريعص، ذياب، والهاجري، عبدالله. (2022). جدلية الحكم الثلاثي على أرض الكويت (آل صباح، آل خليفة، الجلاهمة): قراءة تحليلية للنصوص الأولية. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، *48*(184)، 19-51. https://www.doi.org/10.34120/0382-048-184-001

To Cite:
Alburaas, Th., & Alhajeri, A. (2022). The Controversy of Triple Ruling in Kuwait (Al-Sabah, Al-Khalifa, Al-Jalahma): Analytical Reading of Primary Texts (in Arabic). *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies, 48*(184), 19-51. https://www.doi.org/10.34120/0382-048-184-001